Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: ٢٦٦٣-٧٤٠٥
e ISSN: ٢٧٨٩-٦٨٣٨

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (٩٨) المجلد (١) كانون الأول ٢٠٢٣

اقتصاد الظل في العراق دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية

م.د معن حسين عبد الله

الكلية التربوية المفتوحة

Abstract

The phenomenon of the shadow economy is one of the geopolitical issues with diverse and extremely complex dimensions in terms of its size, characteristics, causes, and consequent geopolitical repercussions, as the presence of the shadow economy does not distort the GDP data, but rather affects the various aspects of the economic activity of the Iraqi economy, and the phenomenon of the shadow economy It is one of the phenomena that exist in all the economies of the countries of the world, whether developed or developing, but in Iraq, its seriousness increased significantly, which caused serious problems represented in the spread of illegal businesses that do not enter into Gross domestic product such as currency smuggling, drug trade and money laundering. There are many geopolitical reasons that helped spread this phenomenon, represented in the low level of income, high level of taxes and administrative corruption. The shadow economy causes many geopolitical repercussions, which include disrupting productive projects and smuggling currency as well as Helps spread social problems and increase rates of corruptionand bribery.

Email: maaen@gmail.com

Published:١-١٢-٢٠٢٣

Keywords اقتصاد الظل, الاقتصاد غير الرسمى, الجغرافية السياسية

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص:

يهدف البحث الحالي الى التعرف على أثر استراتيجية الدليل الاستباقي في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط في مادة التاريخ وتنمية ثقتهم بأنفسهم, اتبع الباحث التصميم التجريبي ذا المجموعتين المتكافئتين التجريبية والضابطة باختبار قبلي وبعدي, اختار الباحث ثانوية العراق للبنين بصورة قصدية, قد بلغت عينة البحث (٦٠) طالبا, بواقع (٣٠) طالبا للمجموعة التجريبية, و(٣٠) طالباً للمجموعة الضابطة, كافأ الباحث بين مجموعتي البحث في متغيرات (العمر الزمني محسوبا بالشهور والذكاء ودرجات العام السابق) صاغ الباحث اهدافا سلوكية للمادة العلمية, وفي ضوء تلك الاهداف اعد (٣٢) خطة تدريسية لكلا المجموعتين, تمثلت أداتا البحث باختبار تحصيلي تكون من (٤٠) فقرة ومقياس الثقة بالنفس مكون من (٥٣) سؤالا تم التأكد من صدقهما وثباتهما. أظهرت النتائج عن تفوق المجموعة التجريبية في اختبار التحصيل وفي مقياس الثقة بالنفس البعدي. وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحث بعدد من التوصيات والمقترحات.

المقدمة

تعاني معظم دول العالم من ظاهرة اقتصاد الظل والذي يتميز بارتفاع حجمه واحتوائه الى العديد من الأنشطة التي يتولد عنها أموال عالية ,ويتحرك في اتجاهات متدفقة من الأمواج تموج وتزيد حركتها وفقاً لنمو واتساع وتطور هذا الاقتصاد ,يتميز هذا الاقتصاد بأنه العديد من الانعكاسات الجغرافية السياسية شديدة الخطورة المترتبة عليه ,وبات في حقيقة الأمر الملاذ الطبيعي لأرباب العمل للتخلص من الاقتصاد الرسمي المثقل بالعراقيل والاعباء,بحيث اقام اقتصاد الظل نظاماً اقتصادياً مستقلاً عن الدولة. قسم البحث الى مبحثين تناول المبحث الأول الاطار النظري ,اما المبحث الثاني فتناول الانعكاسات الجغرافية السياسية المرتبة على اقتصاد الظل والتي تشمل مفهوم اقتصاد الظل وانواعه ومعايره وانماطه والأسباب الجغرافية السياسية التي أدت الى اقتصاد الظل ,وكذلك توضيح الانعكاسات الجغرافية السياسية المترتبة عليه, وإبراز اهم المقترحات لعلاج اقتصاد الظل.

اولاً-مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث عن طريق طرح الأسئلة الاتية

١-ماهي الأسباب الجغرافية السياسية التي ساعدت عن ظهور اقتصاد الظل.

٢-ماهي الانعكاسات الجغرافية السياسية التي سببها اقتصاد الظل.

٣-ماهي المقترحات والحلول لعلاج اقتصاد الظل.

ثانياً-فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها الإجابة على الأسئلة السابقة.

١-هنالك العديد من الأسباب الجغرافية السياسية التي ساعدت على انتشار اقتصاد الظل مثل الزيادة السكانية التي يعاني منها العراق وعجز الميزانية السنوية والبيروقراطية والفساد الإداري والمشروعات الصغيرة وانخفاض مستوى الدخل.

٢-هنالك العديد من الانعكاسات الجغرافية السياسية التي سببها اقتصاد الظل منها انعكاسات إيجابية تمثلت في علاج مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب وتوفير سلع وخدمات اقل من القطاع الرسمي مما يساعد الفئات الفقيرة, آما الانعكاسات السلبية فتمثلت في تهريب العملة الصعبة الى الخارج وعدم التكامل بين القطاعات الإنتاجية وتشويه سمعة الصناعة الوطنية وانتشار الجرائم الاجتماعية.

٣- يمكن طرح من المقترحات لعلاج مشكلة اقتصاد الظل منها انشاء شبكة حماية لدعم العاملين فيه ودمجهم مع الاقتصاد الرسمي الا ان هذه المعالجات لا تنطبق على العراق لاختلاف المعطيات الجغرافية بين دولة وأخرى ونجاح تجربة في دولة ما لا يعني نجاحها في دولة أخرى.

ثالثاً-منهجية البحث

هنالك العديد من المناهج المستخدمة في الجغرافية السياسية الا ان الباحث استخدم المنهج التحليلي كونه من اكثر المناهج ملائمة لموضوع البحث.

رابعاً-هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح مشكلة اقتصاد الظل وكيف يؤثر على المجتمع وإبراز الاثار الجغرافية السياسية ومحاولة وضع حلول لهذه الافة الخطيرة.

خامساً-الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتحدد الحدود المكانية للبحث في العراق الذي يقع بين دائرتي عرض ٢٩-٣٧ شمالاً وبين خطي طول ٣٩-٤٨ شرقاً ,اما الحدود الزمانية فتحدد من عام ١٩٩٥- ٢٠٢١.

المحور الثاني

الأسباب والانعكاسات الجغرافية السياسية لاقتصاد الظل

اولاً-مفهوم اقتصاد الاقتصاد الظل

لغة وهو الاقتصاد غير المعلن وغير الظاهر, اما اصطلاحاً فيطلق على الأنشطة الاقتصادية المتجاوزة التي تمارس نشاطها في الخفاء في ظل النشاط الاقتصادي الأصلي مخالفة أنظمة وقوانين المدينة من خلال تجاوزات يقوم بها افراد من خلال التجاوز على مساحة معينة من الأرض وممارسه نشاطهم فوقها [1].ويعرف ايضاً بانه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيفاً وغير معلن من اجل عدم دفع الضرائب ,حيث لا يكون تحت أدارة الدولة ولايدخل في الناتج المحلي الإجمالي

للدولة ويكون هدفه الأساسي الربح السريع والسهل[٢] ويطلق عليه تسميات عديدة الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الخفي والاقتصاد الموازي.

ثانياً-أنواع اقتصاد الظل :يقسم اقتصاد الظل حسب الأنشطة الممارسة الى نوعين

١-اقتصاد الجريمة او الاقتصاد الأسود (غسيل الأموال) هذا النوع من اقتصاد الظل تمارس فيه الأنشطة غير المسجلة والمحظورة والتي لاتدخل في الناتج المحلي الإجمالي العراقي وتكون الأموال فيه غير شرعية ومحرمه من القانون وتشمل (تجارة المخدرات ,تجارة الأسلحة ,تجارة الكحول ,الاتجار بالبشر, سرقة الاثار,تزوير العملة)

٢-الاقتصاد غير الرسمي والذي يشمل معظم الأنشطة القانونية غير المصرح بها رسمياً الى الدولة وتدر أرباح لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي وتتضمن (الباعة المتجولون, المشروعات الحرفية غير المرخصة, الخدمات المنزلية ,الدروس الخصوصية) [٣]ينظر جدول (١).

جدول (١) يبين نشاطات اقتصاد الظل المشروعة وغير المشروعة اجتماعياً

المشروعة اجتماعياً	غير المشروعة اجتماعياً
الباعة المتجولون	غسيل الأموال
المشروعات الصغيرة متناهية الصغر	التهرب الضريبي
الحرف اليدوية والالية	تجارة الأسلحة
الدروس الخصوصية	تجارة المخدرات زراعتها وتصنيعها
العمل في المنزل	تزوير العملات
العمل المزدوج الإضافي	التجارة بالأعضاء البشرية
الاعمال الخيرية	التجارة في السلع المسروقة والمهربة
	تجارة البشر (الرقيق)
	الملاهي الليلية
	الدعارة
	الاحتيال
	نوادي القمار وموائد الرهان ومضامير السباق
	الرشاوي النقدية
	جرائم المعلوماتية

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:عبدالله فاضل الحيالي,العلاقة بين الفساد واقتصاد الظل في العراق مقاربة تجريبية,مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ,المجلد ٥ ,العدد ٢, ٢٠٢٠ ,ص٩٣.

ثالثاً-أسباب الجغرافيةالسياسيةلاقتصاد الظل

هنالك العديد من الأسباب الجغرافية السياسية التي تتضافر مع بعضها في ظهور الاقتصاد الظ منها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية بالرغم من اختلاف العوامل بين دولة وأخرى ومن قطاع الى قطاع اخر الا ان هذه الأسباب مجتمعة قد تكون سبباً في ظهور اقتصاد الظل[٤]وتداوله العديد من التخصصات بوجه نظر مختلفة وهناك من يربطه بالناتج لمحلي الإجمالي وفي الأنشطة التي لا تسجل ضمن الناتج المحلي الإجمالي[٥].ومن ابرز هذه الأسباب وهي كالاتي.

١-انخفاض مستوى الدخل :يعد انخفاض مستوى الدخل لدى افراد المجتمع العراقي احد ابرز الأسباب التي تؤدي الى انتشار هذا النوع ولاسيما اذ اتصفت دخول الافراد بقلتها ولمدة طويلة وفي ظل ارتفاع الأسعار بفعل ارتفاع سعر صرف الدولار مما أدى الى انخفاض الدخول الحقيقية مما يجعل الافراد مضطرين للعمل في هذا النوع من الاقتصاد. إذ يرى الباحث ان لهذا الموضوع انعكاسات جغرافية سياسية اذ ساهم ارتفاع الدولار في التأثير السلبي على المجتمع العراقي ولاسيما للأسر الفقيرة اذ فقد الموظفين حوالي ١٠٪ من اجمالي رواتبهم بسبب ارتفاع الدولار مما ترك اثار سلبية كثيرة تتمثل في ارتفاع مستويات الفقر بصورة كبيرة.

٢-ارتفاع مستوى الضرائب يعد ارتفاع معدلات الضرائب احد ابرز الأسباب التي تؤدي الى نشوء اقتصاد الظل اذ تتعرض العديد من شركات الدولة الى فرض ضرائب عالية بين مدة واخرى مما يدفع الى التحول نحو اقتصاد الظل.

٣-النظم الإدارية والقيود الحكومية نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة العراقية في بعض شركات القطاع العام يلجأ الافراد الى العمل في اقتصاد الظل وذلك لوجود قيود اقل وربح اكثر ووقت وجهد اقل مما يؤدي الى انعكاسات جغرافية سياسية سلبية على الاقتصاد الوطني.

٤-ندرة السلع ان ندرة السلع الاستهلاكية التي توفرها الدولة وكذلك سهولة التلاعب في توزيعها من اهم الأسباب التي تؤدي الى اقتصاد الظل ولاسيما الحصة التموينية والكتب المدرسية والأسمدة الكيميائية التي توزع للفلاحين.

٥-عجز الموازنة العامة واختلال كبير بين نفقات الدولة وايراداتها بسبب فلسفة الحكومة العراقية في دعم بعض المنتجات على غيرها,اذ يعد عجز الموازنة من ابرز الأسباب التي تؤدي الى اقتصاد الظل فقد قدر عجز موازنة العراق لعام ٢٠٢٣ حوالي ٦٣ تريليون دينار عراقي اذ تلجأ الدولة الى فرض ضرائب وتقلل رواتب الموظفين كما في عام ٢٠١٥ بالتقشف المالي وتقليل رواتب الرئاسات

الثلاث ودمج وزارات مع بعضـــها من اجل مواجهة العجز في الميزانية العامة وكما تفعل حكومة إقليم كردستان بقطع ٢٠٪ من رواتب موظفيها بسبب العجز في الميزانية العامة للإقليم.

٦-المشـروعات الصـغيرة تلعب المشـروعات الصـغيرة دوراً مهماً في نشـوء اقتصـاد الظل بسـبب طبيعة هذه المشـروعات والتي تكون غالباً من الاكشـاك والبسـطيات والتي لاتدفع الضـرائب للدولة مما تسبب عبء على الاقتصـاد الوطني[٦],اذ تلعب المشروعات الصـغيرة دوراً في انتشـار اقتصـاد الظل من خلال تفضـيل المعاملات التجارية باسـتخدام النقود السـائلة مما يسـهل التهرب الضـريبي فضـلاً عن التبادل عن طريق المقايضـة او المسـاعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية مما يسـاعد على انتشار اقتصاد الظل[٧].

٧-ضـعف أداء القطاع الخاص وزيادة الاعتماد على القطاع العام وسـيطرة القطاع النفطي على بقية القطاعات الإنتاجية فضـلاً عن ضـعف رقابة الدولة بسـبب الظروف السـياسـية غير المسـتقرة التي يعاني منها العراق.

٨-ارتفاع معدلات نمو السكان اذ وصلت الى ٣,٥٪سنوياً وارتفاع نسب الشباب الذين يدخلون سوق العمل ســنوياً لأول مره اذ وصــلت الى ٥٠٪ من الايدي العاملة مما ســاهم في زيادة عرض القوة العاملة وقلة الطلب عليها ومن ثم زيادة توجهها الى اقتصـــاد الظل لمزاولة نشـــاطها لتحمل أعباء المعيشة[٨].

٩-انخفاض ســعر صــرف الدينار العراقي بالمقارنة مع الدولار الامريكي ووجود فجوة تكنولوجية افقدت العراق القدرة التنافســية للمنتجات المحلية بالمقارنة مع المســتوردة مما أدى الى عزوف أصحاب المصانع على الاستمرار في الإنتاج والتوجه نحو أنشطة قليلة راس المال وبقدرات إنتاجية قليلة وارباح جيدة في اقتصاد الظل[٩].

١٠-البيروقراطية والفساد الإداري داخل مؤسسات الدولة اذ ان زيادة التعقيدات التي تضعها الدولة والتي من الصعوبة الحصول على التصريحات والتراخيص مما يؤدي الى ظهور فئة من الموظفين المستفيدين والذين يقومون بإنجاز هذه التصـريحات والمعاملات مقابل اخذ عمولة او رشـوة لانجاز هذه الاعمال مما ساعد على انتشار اقتصاد الظل[١٠].

رابعاً-المعايير الجغرافية السياسية لاقتصاد الظل

هنالك العديد من المعايير الجغرافية السياسية لاقتصاد الظل ويمكن اجمالها كالاتي

١-معيار الدخل ويمثل الدخل المسجل في الناتج المحلي الإجمالي والدخل غير مسجل في الناتج المحلي الإجمالي والذي يشمل اقتصاد الظل.

٢-معيار السوق يتم تقسيم الأنشطة وفق هذا المعيار الى أنشطة تستخدم النقود كوسيط للتبادل وانشطه لا تستخدم النقود وانما مقايضة المنتجات والسلع.

٣-معيار المشروعية ويشمل قانون الدولة الذي يلعب دوراً مهماً وحيوياً في توجيه النظام الاقتصادي للدولة ويتم تقسيمه الى أنشطة مشروعة وغير مشروعة.

٤-معيار العلاقة مع الدولة ويقوم هذا المعيار على أساس تقسيم اقتصاد الدولة الى قسمين اقتصاد رسمي واقتصاد الظل ينظر جدول (٢) وشكل (١) [١١].

خامساً-الخصائص الجغرافية السياسية لاقتصاد الظل

يتميز اقتصاد الظل بالعديد من الخصائص الجغرافية السياسية وتشمل

١-يتصف اقتصاد الظل باللارسمية في اغلب اجراءته من حيث نمط الإنتاج والعمل والتسويق والعمل وكذلك يسمح بعمل الأطفال والنساء ولاسيما في قطاع الملابس والنسيج والاعمال في المنزل ويتصف بقلة العاملين الذين يحصلون على رخصة عمل مزاولة المهنة وعدم توفر الحماية للعاملين فيه[١٢].

٢-يتميز اقتصاد الظل بالمرونة اذ يتم ممارسة النشاط في أي مكان (الشارع -الرصيف –التجول-البيت) وفي أي وقت من اليوم او الموسم ويزيد العمل الى ساعات اكثر من العمل الرسمي .

جدول (١)الفرق بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي

الاقتصاد الحقيقي الرسمي	اقتصاد الظل
الأهداف الرئيسية للاقتصاد الرسمي	الأهداف الرئيسية لاقتصاد الظل
تحقيق اقصى حد من الربح في السوق	تحقيق مداخيل في السوق
دخل اقتصادي مدروس وجود نقابات	سهولة الدخول عدم احترام القواعد
تطبيق تشريع العمل	عدم تطبيق تشريع العمل
الاستفادة من القروض المحلية والأجنبية	التمويل الذاتي
دفع الضرائب والرسوم	عدم دفع الضرائب والرسوم
أجور وعقود العمل	التشغيل الذاتي الأجرة على الوحدة المنتجة
تنظيم السوق	تنظيم السوق
حواجز عند الدخول	غياب الحواجز عند الدخول
علامات مسجلة منتجات معيارية	منتجات مقلدة
أسواق محمية الرخص, الحصص,الرسوم	أسواق غير محمية
التكنولوجيا	التكنولوجيا
حديثة ومستوردة	تقليدية ,مكيفة
الاستعمال الكبير لرأس المال	الاستعمال المكثف للعمل
الحقوق العمالية محفوظة بموجب القانون	تعتمد على علاقات العمل
الإدارة بيروقراطية	الإدارة عائلية على أساس القرابة
يلتزم بالقوانين والأنظمة	لايلتزم بالقوانين ويتهرب من القيود
ساعات العمل منتظمة ومحددة	ساعات العمل غير منتظمة وغير محددة
انتاج واسع النطاق	وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على : ١-عولمي بسمة وعبد المالك مهدي ,الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج,مجلة العلوم الاقتصادية ,العدد ٤ ,٢٠١٥ ,ص١٦٨.

٢-توهامي محمد رضا وعامر عبد اللطيف ,انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر ٢٠٢٠ ,مجلة الميادين الاقتصادية,جامعة برج بوعريج الجزائر,المجلد ٣,العدد ١, ٢٠٢٠ , ص١٠١.

شكل (١) يبين هيكلية الأنشطة في اقتصاد الظل

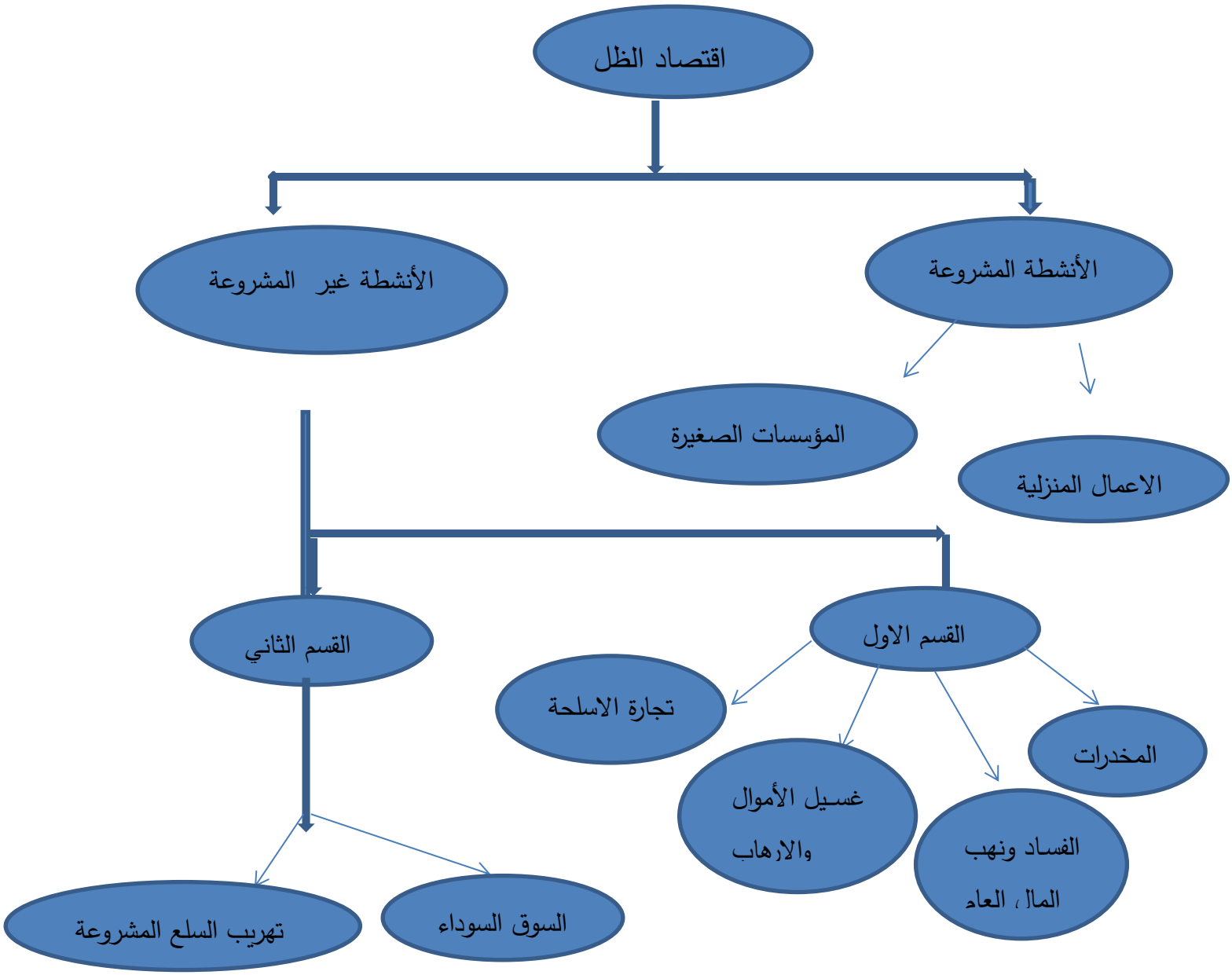

المصـــدر من عمل الباحث بالاعتماد على: ســـلام كاظم شـــاني الفتلاوي وياســـر علي محمد علوان الراجحي,قياس وتحليل اقتصـــاد الظل في واقع الاقتصـــاد العراقي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩ ,مجلة كلية الإدارة والاقتصـــاد للدراســـات الاقتصـــادية والإدارية والمالية ,المجلد ١٣,العدد ٣, ٢٠٢١ ,ص٣٦-٣٧.

٣-يتسم اقتصاد الظل بقلة راس المال واستخدام التكنولوجيا البسيطة باستثناء بعض الأنشطة لذا فأن صفة التكامل والخصوصية بين المنشآت تغطي هذا الجانب من القصور في الاقتصاد الرسمي.

٤-تتميز غالبية منشئات اقتصاد الظل بقلة العاملين فيها حيث لاتزيد الايدي العاملة عن ٥ عمال وغالبيتهاعمالة ريفية مهاجرة من الريف الى المدينة.

٥-لايقتصر نطاق تسويق المنتجات والسلع في اقتصاد الظل داخل المنطقة السكنية بل يمتد الى الاحياء المجاورة والمدن القريبة لكن لا يتعدى خارج العراق.

٦-يخلق العاملون في اقتصاد الظل تنظيم غير رسمي يتعاملون من خلال علاقات انتاج وتسويق وتوزيع(١٣).

٧-انعدام توفر الأمان الوظيفي وذلك لاحتمال التعرض للطرد في أي وقت(١٤).

٨-يضم مختلف شرائح المجتمع العراقي من حيث العمر والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية ويتواجد في الاحياء الفقيرة او الراقية على حد سواء(١٥).

٩-يتسم اقتصاد الظل بسهولة الدخول في نشاطاته لان الدخول فيه لايستلزم توفر إمكانيات مهنية ومادية وهذا ما يجعل منه سوق تنافسية وليس محتكرة(١٦).

١٠-يتفاوت دخل العاملين فيه فبعضهم يسعى الى تأمين متطلبات حياته وبعضهم يسعى الى الثراء الفاحش السريع وهذا يؤدي الى تحوله الى اقتصاد اجرامي مما يؤدي الى انعكاسات جغرافية سياسية تهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي(١٧).

سادساً-الانعكاسات الجغرافية السياسية لاقتصاد الظل

هنالك مجموعة من الانعكاسات الجغرافية السياسية التي يخلفها اقتصاد الظل تتمثل

١-الانعكاسات الجغرافية السياسية الإيجابية لاقتصاد الظل

تزداد أهمية اقتصـــاد الظل من خلال ما يمثله من قيمة مضـــافة في الناتج المحلي الإجمالي اذ قدرت مساهمته في افريقيا ٤٢,٨٪ وامريكا اللاتينية حوالي٤٢,٢٪ [١٨] ويمكن اجمال اهميته.

أ-يعد اكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث بالسوق بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي وان نمو اقتصاد الظل يؤدي الى توضيح التغيرات المطلوبة في الاقتصاد الرسمي العراقي مما يساعد صانعي القرار السياسي والاقتصادي من اجل التعديل الهيكلي المطلوب لكي يصبح في وضع تنافسي جيد يسمح له منافسة البضائع المستوردة [١٩].

ب-يساعد في تأمين الاكتفاء الذاتي لبعض المواد والاحتياجات الضرورية.

ج-تقديم السلع والخدمات للمجتمع العراقي بأسعار اقل من أسعار الاقتصاد الرسمي

ومن ثم يساهم في مساعدة الفئات الهشة والفقيرة مما يساعد على تقليل الفوارق في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء[٢٠].

د-تؤدي بعض جوانب القصور والجمود في الاقتصاد الرسمي وعجزة عن استيعاب العاطلين عن العمل الى ضرورة البحث عن بدائل مهما كانت طبيعتها[٢١] اذ ساهم الوضع الاقتصادي المتدهور للاقتصاد العراقي الى اعلان بعض الشركات الإفلاس وزيادة معدلات البطالة التي لها تأثير مزدوج في تطور اقتصـــاد الظل لان معدلات البطالة العالية في العراق دفعت الافراد الى العمل كظمان للحصول على مستوى معيشي ملائم لذا فأن وجود اقتصاد ظل منتج ومرن بمثابه المهدئ الاجتماعي مما يؤدي الى الاستقرار في الاقتصاد العراقي[٢٢]. مما يترتب عليها انعكاسات جغرافية سياسية كما حصل في افلاس اغلب شركات وزارة الصناعة والمعادن وتسريح الالاف من العمال ومن ثم ساهم في زيادة معدلات البطالة المقنعة للموظفين الامر الذي اثر سلبياً على ضعف العراق.

ي-يســـاعد على تخفيض معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة من خلال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل[٢٣].

٢ ـ الانعكاسات الاقتصادية لاقتصاد الظل

أ-استنزاف العملة الصعبة وتحويلها الى الخارج بحجه الاستيراد والاستثمار مما ترتب على انعكاسات جغرافية سياسية بالغة على المجتمع العراقي تمثلت في ارتفاع صرف الدولار الى مستويات قياسية وصلت الى ١٦٠ الف دينار مقابل ١٠٠ دولار مما اسهم في ارتفاع السلع بصورة كبيرة ساهمت في زيادة معاناة المجتمع العراقي بصورة واضحة ولاسيما العوائل الفقيرة وكذلك التأثير السلبي على الناتج المحلي الإجمالي ينظر جدول (٣).

ب-الانعكاسات الناجمة عن تهريب المصانع والمعدات والآلات والمكائن خارج العراق بأسعار منخفضة مما ترتب عليها انعكاسات جيوبولتيكية كما حصل في تهريب مصفى بيجي الذي يعد اكبر مصفى في العراق الى الخارج مماأثرسلبياً على الاقتصاد العراقي نتيجة عدم كفاية مشتقات الوقود مما اضطر العراق الى استيرادها من الخارج بمبالغ باهضه ساهمت في ضعف الدولة وزيادة تبيعتها للدول الاخرى.

ج-المساهمة في تعطيل المشاريع الإنتاجية والصناعية مما ساهم في افقاد العراق إنتاجيته التي هي اصلاً منخفضة ومن ثم ساهم في تفاقم الاعتماد على الخارج بالاستيراد وضعف العراق وزيادة تبيعته للدول المصدرة.

ح-ضعف القطاعات الإنتاجية بسبب قلة رؤوس الأموال المخصصة لتطوير القطاعات الإنتاجية وقلة الاستثمار في المصانع العراقية مما ساهم في ضعف وخلل في التكامل الإنتاجي بين القطاعات الأساسية التي ساهمت في ضعف العراق.

خ-زيادة نفقات الدولة اذ يستفيد العاملين في اقتصاد الظل بكل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي مياه –صحة-تعليم –كهرباء-الخ في حين لا يساهمون في جمع الضرائب الامر الذي يضاعف الأعباء على كاهل الدولة ومن ثم ضعفها.

د-ان هذا الاقتصاد يؤثر على المجال التجاري والصناعي وكذلك عدم تطبيق المواصفات القياسية في مجال الصناعة لأنه يستخدم اقل الخامات جودة من اجل تخفيض تكلفة الإنتاج مما يسبب اضرار بسمعة الصناعة الوطنية من جهة وطرد السلعة الجيدة من السوق.

ر-ان اقتصاد الظل يؤدي الى عدم صحة المعلومات والبيانات عند اعداد الخطة السنوية التي تعدها وزارة التخطيط والتي تشمل معدل الفقر والبطالة والاعالة والتضخم

ي-انتهاك حقوق الملكية الفكرية اذ تقوم المصانع في اقتصاد الظل على تقليد المنتجات التي تنتج في القطاع الرسمي ووضع العلامات التجارية عليها مما يؤثر سلبياً على سمعة المصانع الرسمية وسمعة أي تاجر يتعرض لهذا النوع من الغش[٢٤].

جدول (٣) تطور أسعار اقتصاد الظل في العراق بالأسعار الجارية والثابتة للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩ مليون دينار

السنوات	اقتصاد الظل بالأسعار الجارية	معدل النمو %	اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة ١٩٩٥=١٠٠	معدل النمو%	نسبة اقتصاد الظل الى الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٥	٥٠٣٠٧٤٤		٥٠٣٠٧٤٤		٧٥,١
١٩٩٦	٥٧٢٥٢٤٤	١٣,٨	٦٧٦٧٤٢٨	٣٤,٥	٨٨,١
١٩٩٧	١٢٨٠٦٢٤١	١٢٣,٧	١٢٣١٣٦٩٣	٨٢,٠	٨٤,٨
١٩٩٨	١٤١٩٣٣٠٩	١٠,٨	١١٨٨٧١٩٣	٣,٥-	٨٢,٩
١٩٩٩	٢٧٤٢٤٧١٤	٩٣,٢	٢٠٤٠٥٢٩٣	٧١,٧	٧٩,٦

٢٠٠٠	٣٩٥٠٤٠٩١	٤٤,٠	٢٧٩٩٧٢٣٠	٣٧,٢	٧٨,٧
٢٠٠١	٣٠٨٥٠٩٥٢	٢١,٩-	١٨٧٨٦٤٣	٣٢,٩-	٧٤,٧
٢٠٠٢	٣٢١٢٥٤٥٩	٤,١	١٦٣٩٨٩٠٧	١٢,٩-	٧٨,٣
٢٠٠٣	٢١٠٧٠٦٦٥	٣٤,٤-	٨١١٠٣٤١	٥٠,٥-	٧١,٢
٢٠٠٤	٣٠٤٨٢٣٨٣	٤٤,٧	٩٢٤٢٦٨٧	١٤,٠	٥٧,٣
٢٠٠٥	٥٢١٠٧٣٠٤	٧٠,٩	١١٥٣٥٨٢١	٢٤,٨	٧٠,٩

٢٠٠٦	٥٥٢٣٩٢٣٠	٦,٠	٧٩٨٠٢٤١	-٣٠,٨	٥٧,٨
٢٠٠٧	٥٥٦٢٥٢١٠	٠,٧	٦١٤٢٣٦٠	-٢٣,٠	٤٩,٩
٢٠٠٨	٧٨٥٥٠١٦٩	٤١,٢	٧٦٧٤٤٧	-٣٧,٦	٥٠,٠
٢٠٠٩	٥١٦٤٩٤١٥	-٣٤,٢	٥٧١٥٣٨٧	-٣٢,٤	٣٩,٥
٢٠١٠	٣٧٥٤٢٠٣٣	-٢٥,٤	٤١٦٦٢٦٥	-٢٧,٢	٢٣,١
٢٠١١	٤٤٥٥٧٨٠	١٥,٦	٤٥٥٧١٧٣	٩,٥	٢٠,٥

٢٠١٢	٦٢١٧٣٥٦٩	٣٩,٥	٥٩٩٦١٠١	١٣,٦	٢٤,٥
٢٠١٣	٦٤٥١٩٠٢٠	٣,٨	٦١٠٨٥٩٩	١,٩	٢٣,٦
٢٠١٤	٧١٤٣٤٨٠١	١٠,٧	٦٦١٤٩٤٦	٨,٣	٢٦,٨
٢٠١٥	٦٤١٢١٥٣٥	١٠,٢-	٥٩٥٨١٤٣	٩,٩-	٣٢,١
٢٠١٦	٨٣٨٧١٤٥٨	٣٠,٨	٧٧٨٥٣٣٩	٣٠,٧	٤١,١

٢٠١٧	٦٩٧٢٣٥١١	-١٦,٩	٧٦٠٠٦٤٦	-١٧,٠	٣٠,٩
٢٠١٨	٧٦١١٤٢٩٣	٩,٢	٤٥٧٤٢٠٨	٧,٧	٣٠,٣
٢٠١٩	٩١٧٧٦٦٠٥	٢٠,٦	٨٥٨٨٧٤٧	٢٠,٧	٣٤,٥
٢٠٠٢-١٩٩٥ ٢٠١٠-٢٠٠٣ ٢٠١٩-٢٠١١ ٢٠١٩-١٩٩٥		٢٦,٠٧		١٥,٩٢	

المصـــدر من عمل الباحث بالاعتماد على :ســلام كاظم شـــاني الفتلاوي وياســر علي محمد علوان الراجحي,قياس وتحليل اقتصـــاد الظل في واقع الاقتصـــاد العراقي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩ ,مجلة كلية الإدارة والاقتصـــاد للدراســـات الاقتصـــادية والإدارية والمالية ,المجلد ١٣,العدد ٣, ٢٠٢١ ,ص٣٦-٣٧.

٣ً–الانعكاسات الاجتماعية لاقتصاد الظل

هنالك العديد من الانعكاسات الاجتماعية لاقتصاد الظل وتشمل

أ-ان اغلب العاملين في اقتصاد الظل من الشباب والاميين ويحصلون على مبالغ اعلى من العاملين في الاقتصاد الرسمي والتي تكون بمثابه اغراءات للعمل في هذا القطاع مما يؤدي الى ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الاجتماعي مثل احتكار السلع والتلاعب في اسعارها[٢٥].

ب-يساعد اقتصاد الظل على انتشار الجرائم الاجتماعية والفساد والرشوة ينظرجدول(٤) وافساد الجهاز الإداري للدولة من خلال شراء ذمم المسؤولين والاداريين فضلاً عن انتشار العصابات التي باتت تؤثر على الامن المجتمعي للفرد العراقي من خلال زيادة عمليات القتل ينظر جدول (٥) وخريطة (١)وشكل (٢).

جدول (٤)الفساد في العراق والدول العربية حسب منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٢١

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب ٢٠٢٠	ترتيب ٢٠٢١	الدرجة ٢٠٢٠	الدرجة ٢٠٢١	التغير في الدرجة
١	الامارات	٨	٢١	٢٤	٧١	٦٩	٢-
٢	قطر	٧	٣٠	٣١	٦٣	٦٣	٠
٣	السعودية	٧	٥٢	٥٢	٥٣	٥٣	٠
٤	سلطنة عمان	٦	٤٩	٥٦	٥٤	٥٢	٢-
٥	الأردن	٨	٦٠	٥٨	٤٩	٤٩	٠

٦	تونس	٧	٦٩	٧٠	٤٤	٤٤	٠
٧	الكويت	٦	٧٨	٧٣	٤٢	٤٣	١
٨	البحرين	٦	٧٨	٧٨	٤٢	٤٢	٠
٩	المغرب	٦	٨٦	٨٧	٤٠	٣٩	١-
١٠	الجزائر	٧	١٠ ٤	١١ ٧	٣٦	٣٣	٣-
١١	مصر	٧	١١ ٧	١١ ٧	٣٣	٣٣	٠
١٢	جيبوتي	٥	١٤ ٢	١٢ ٨	٢٧	٣٠	٣
١٣	موريتانيا	٧	١٣ ٤	١٤ ٠	٢٩	٢٨	١-
١٤	لبنان	٧	١٤ ٩	١٥ ٤	٢٥	٢٤	١-
١٥	العراق	٥	١٦ ٠	١٥ ٧	٢١	٢٣	٢

١٦	جزر القمر	٩	١٦ ٠	١٦ ٤	٢١	٢٠	١-
١٧	السودان	٨	١٧ ٤	١٦ ٤	١٦	٢٠	٤
١٨	ليبيا	٥	١٧ ٣	١٧ ٢	١٧	١٧	٠
١٩	اليمن	٧	١٧ ٦	١٧ ٤	١٥	١٦	١
٢٠	سوريا	٥	١٧ ٨	١٧ ٨	١٤	١٣	١-
٢١	الصومال	٦	١٧ ٩	١٧ ٨	١٢	١٣	١

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :باسم علي خريسان ,العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١,ط١ ,مركز البيان للدراسات والبحوث الاستراتيجية,بغداد ,العراق,٢٠٢١ ,ص٨.

يتضح من الجدول أعلاه بان العراق حصل على المرتبة ٢٣ من ١٠٠ وجاء في الترتيب ١٥٧ متقدماً على العام ٢٠٢٠ بدرجتين التي كانت ٢١ وحقق العراق تطوراً طفيفاً في معالجة الفساد بسبب الوضع الأمني الهش الذي مازال غير مستقر اذ اشارت منظمة الشفافية العالمية ان الدول غير المستقرة امنياً وبضمنها العراق تعاني من الانفلات الأمني والفساد.

خريطة (١) الفساد في العراق والدول العربية حسب منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٢١

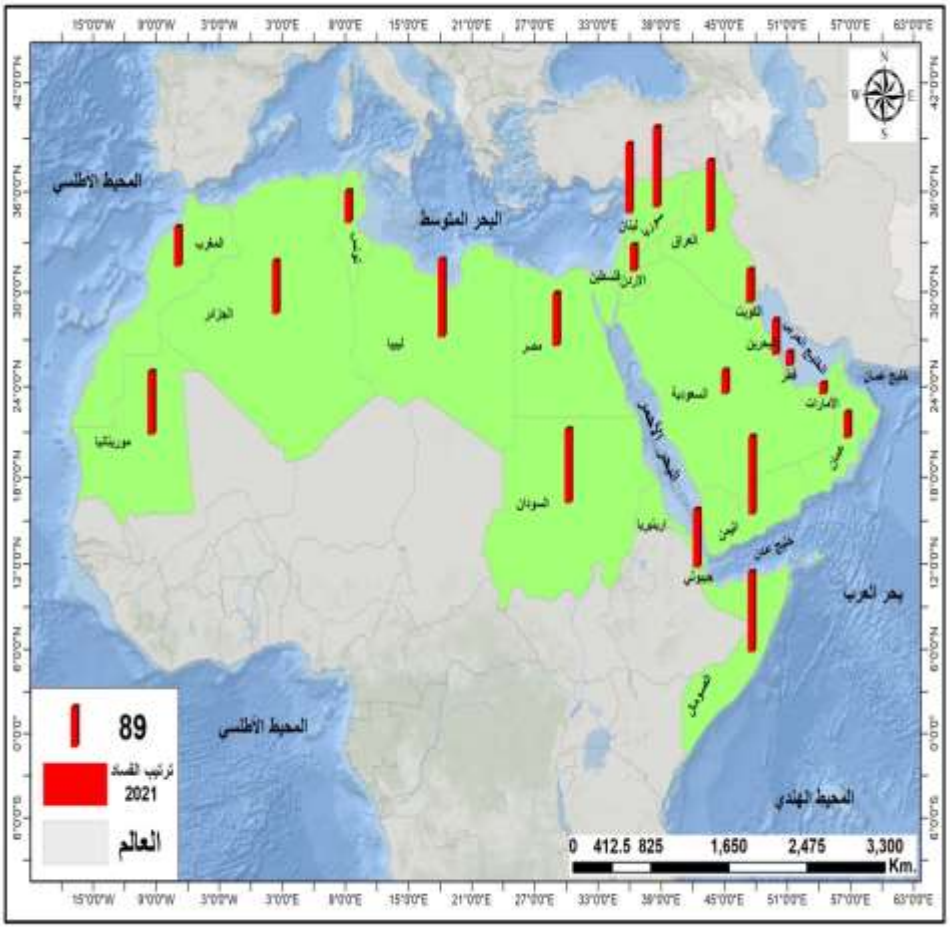

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤).

جدول(٥) جرائم القتل في العراق لكل (١٠٠ الف) مواطن للمدة ٢٠١٠-٢٠١٤

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
جرائم القتل	٨,٧	٨,٣	٨,٢	٩,٩	١٠,١

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على مصطفى كامل رشيد وسهيلة عبد الزهرة مستور ,الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرص البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠١٤, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص٢٩٠.

ج-يسهم في اختلال الهيكل الاجتماعي للمجتمع العراقي وزيادة نسبة الفقر التي وصلت الى ٢٢٪ من السكان يعانون من الفقر وانخفاض مستويات المعيشة لأغلب افراد المجتمع العراقي.

د-يساعد على تخفيض المستوى المعاشي للمجتمع العراقي من خلال توفير السلع المقلدة والمغشوشة والتي تباع بأسعار منخفضة مما يزيد الأعباء على الافراد ولاسيما الفقراء منهم لأنها لا تدوم طويلاً.

ذ-تهديم المجتمع العراقي من خلال انتشار المخدرات التي باتت خطر داهم تعاني منه العديد من الاسر العراقية مما ساهم في زيادة المشكلات المجتمعية والاسرية ينظر جدول (٦).

ر-يساعد على انتشار الفوضى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يعاني منها العراق في كافة الأصعدة[٢٦].

الشكل من عمل ابلحث بالاعتماد على جدول (٥)

س-يسهم في ضعف وتدني الخدمات المقدمة للسكان ولاسيما خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي وتلوث البيئة على نطاق واسع ولاسيما التلوث الغذائي بالعناصر الثقيلة كالرصاص الناتج عن وقود السيارات بسبب قرب الاكشاك والمحلات من الشوارع الرئيسية والتجارية في اغلب المحافظات العراقية[٢٧] .ينظر جدول (٧)وخريطة (٢).

جدول (٦) مؤشرات الدولة الهشة في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠١٨

السنوات	الدولة الهشة	التهديد الأمني	النخب الحزبية	التنظيم الجماعي	التراجع الاقتصادي	التنمية الاقتصادية غير المتكافئة	الانسان وهجرة الادمغة
٢٠١٥	١٠٤,٤	١٠	٩,٦	١٠	٦,٩	٧,٨	٨,١
٢٠١٦	١٠٤,٧	١٠	٩,٦	٩,٨	٦,٨	٧,٥	٧,٩
٢٠١٧	١٠٥,٤	١٠	٩,٦	٩,٦	٦,٦	٧,٣	٧,٧
٢٠١٨	١٠٢,٢	٩	٩,٦	٩,٣	٦,٣	٧	٧,٤

السنوات	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان ودور القانون	الضغط الديمغرافي	اللاجئين والمشردين	التدخل الخارجي
٢٠١٥	٩,٢	٧,٥	٨,٩	٨,٢	٨,٩	٩,٤
٢٠١٦	٩,٢	٧,٨	٨,٩	٨,١	٩,٤	٩,٧
٢٠١٧	٩,٥	٨,٢	٨,٧	٨,٦	٩,٩	٩,٧

٢٠١٨	٪٢	٪٣	٪٤	٪٧	٪٦	٪٤

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على مصطفى كامل رشيد وسهيلة عبد الزهرة مستور ,الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرص البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠١٤, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص٢٩٠.

جدول (٧) النسبة المئوية لمساهمة المحافظات باعتمادها على الاكشاك لبيع المشروبات والماكولات لعام ٢٠٢١

المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية
بغداد	٪٢٤	واسط	٪٦	بابل	٪٤
النجف	٪١٧	المثنى	٪٦	صلاح الدين	٪٣
كربلاء	٪١٣	ذي قار	٪٥	كركوك	٪٣
البصرة	٪٧	القادسية	٪٥	ديالى	٪٣
ميسان	٪٧	الموصل	٪١	الانبار	٪٢

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد: حنان نعمان وسين القره لوسي,الاثار البيئية للتلوث الغذائي بعنصر الرصاص الناجم عن اقتصاد الظل (الاكشاك)في مركز الرصافة لعام ٢٠٢١ ,مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ,كلية التربية ,جامعة المثنى ,العدد ٢,المجلد ١٥, ٢٠٢٢,ص٨٠٤.

خريطة (٢) النسبة المئوية لمساهمة المحافظات باعتمادها على الاكشاك لبيع المشروبات والماكولات

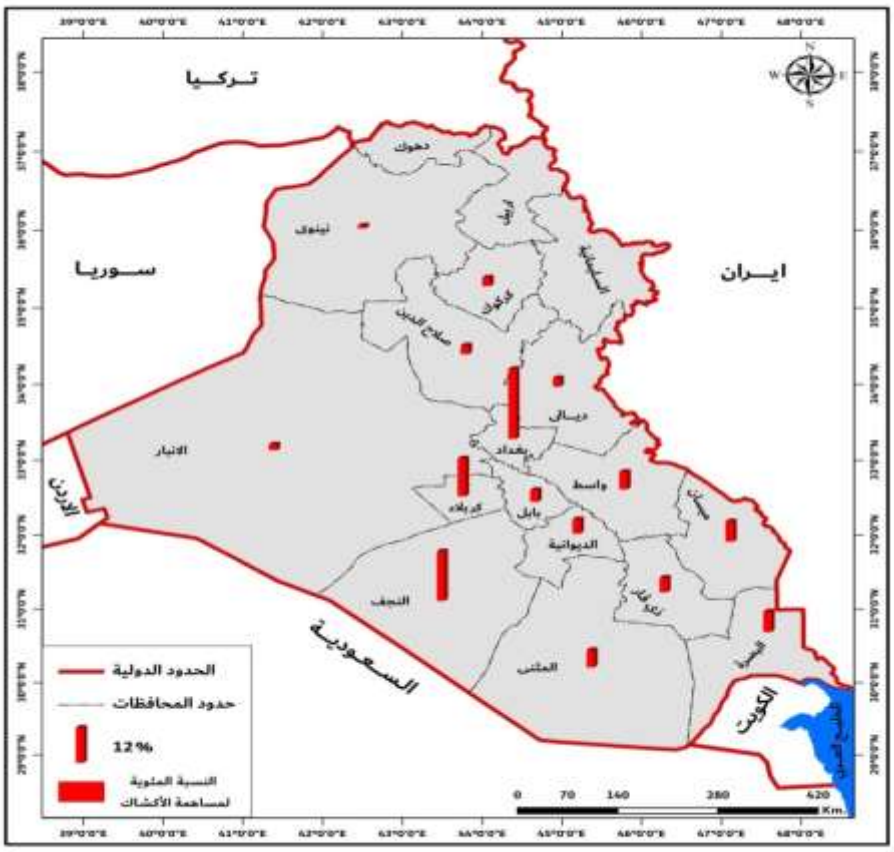

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٧)

شكل (٣) اثار اقتصاد الظل

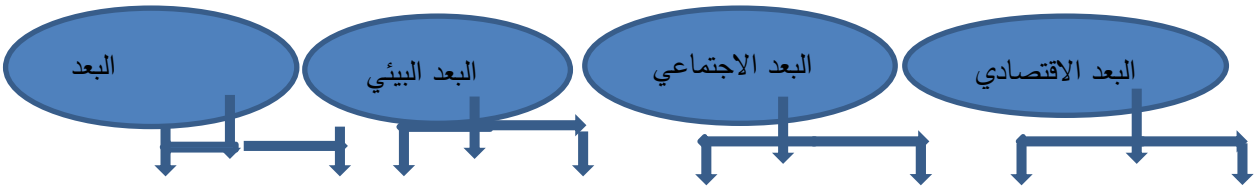

التأثير على التوزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي التأثير على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية تشوه الاسعار	الاثار السلبية	زيادة نمو اقتصاد الظل عدم الدخول في نظام التأمين الاجتماعي التأثير على المؤشرات الصحية	الاثار السلبية	زيادة الاخطار البيئية المتعلقة بالأسماك زيادة انتشار العشوائيات ضعف البنى التحتية	الاثار السلبية
تجنب الازمات الاقتصادية خلق وظائف جديدة زيادة المستوى المعاشي للأسر	الاثار الايجابية	المساهمة في البحث العلمي لأغراض التنمية الزيادة المستمرة لتنمية المهارات من خلال اقتصاد الظل	الاثار الايجابية	موفر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المدينة الحد من التلوث من خلال تدوير النفايات	الاثار الايجابية
				ارتفاع مستوى الفقر انتشار الظواهر الاجتماعية الخطيرة	الاثار السلبية

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جيهان سيد محمد مصطفى ,دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر,المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة,كلية الاقتصاد ,جامعة ٦,أكتوبر,العدد٦ ,٢٠٢١ ,ص٦٦٧.

سابعاً-المعالجات الجغرافية السياسية لاقتصاد الظل

١ - التجارب الدولية لعلاج اقتصاد الظل :

تعاملت بعض الدول ولاسيما سنغافورة والهند والمكسيك والبرازيل مع اقتصاد الظل من خلال منح العاملين وأصحاب الحرف حوافز لدخولهم في الاقتصاد الرسمي ووضعهم تحت حماية القانون بعمل تأمينات لهم وتخفيض الضرائب لهم لتسهيل اندماجهم ودخولهم وقدمت بعض الخطط الدولية ولاسيما في كوريا الجنوبية لحماية العاملين في اقتصاد الظل من خلال توسيع نطاق الضمان الاجتماعي الاجباري ليشمل العاملين في اقتصاد الظل ,وقد شهد العالم عدة تجارب للتوفيق بين اقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي لتحقيق أغراض التنمية ومن ابرز التجارب البنوك المتنقلة في غرب افريقيا وبنك جرامين للقروض متناهية الصغر في بنغلادش والذي عمم في اغلب الدول النامية ويقوم البنك بإعطاء قروض متناهية الصغر للفئات المحرومة والمهمشة اجتماعياً ولاسيما في الأرياف من خلال الروابط العائلية كضمان لنجاح إدارة المشاريع والالتزام بالتسديد ,وفي أمريكا اللاتينية ولاسيما بيرو قام معهد الديمقراطية والحرية بمساندة مالية ومعنوية بتنفيذ مشروع تسجيل الشركات من اجل اضفاء الطابع الرسمي على المشاريع التي تعمل خارج القانون وإيجاد مشاريع جديدة لم تكن لتعمل لولا وجود هذا النظام[٢٨].

الاستنتاجات

١-تبين من خلال البحث ان مشكلة اقتصاد الظل مشكلة متشعبة ولها انعكاسات جغرافية سياسية بالغة الأهمية تتمثل في زيادة عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة والتأثير السلبي على سمعة الصناعة الوطنية وتعطيل الروابط بين القطاعات الإنتاجية.

٢-اتضح من خلال البحث ان الزيادة السكانية عامل رئيس في انتشار اقتصاد الظل نتيجة ارتفاع نسبة الشباب في سن العمل وعدم قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعابهم مما اضطرهم الى العمل في اقتصاد الظل لتامين لقمة العيش.

٣-استنتج البحث ان لاقتصاد الظل اثار جغرافية سياسية خطيرة تمثلت في التأثير على اقتصاد الدولة في الخدمات المقدمة ولاسيما خدمات الماء والكهرباء والتعليم والصرف الصحي لانه يحصل على تلك الخدمات بصورة مجانية.

التوصيات

١-العمل على علاج اقتصاد الظل من خلال السيطرة على عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة واغلاق المصانع التي تعمل في اقتصاد الظل لتأثيرها على سمعة الصناعة العراقية.

٢-العمل على علاج مشكلة الزيادة السكانية ومعدل النمو المرتفع من اجل علاج مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب بدلاً من توجههم نحو اقتصاد الظل بتنشيط القطاع الخاص.

٣-العمل على معالجة مشكلة اقتصاد الظل والعشوائيات والتجاوزات لأنها تستهلك معظم الخدمات المقدمة للسكان دون ان تدفع الى ميزانية الدولة أي مبلغ.

٤-العمل على علاج مشكلة المخدرات لأنها أفة اجتماعية خطيرة تهدد المجتمع العراقي.

المصادر

(١) سيناء عدنان عبدالله وبشير إبراهيم الطيف ,اقتصاديات الظل ماهيتها تصنيفها انماطها الموقعية واشكال انتشارها واثارها السلبية في بنية المدينة موفولوجيا.مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ,كلية التربية ابن رشد ,جامعة بغداد ,المجلد ٥٩ ,العدد ١, ٢٠٢٠,ص٩٨.

(٢) بوغزالة محمد نجلاء,الاقتصاد الموازي في الجزائر واليات مكافحته,مجلة اقتصاد المال والاعمال,جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر ,المجلد٨,العدد ١, ٢٠٢٣ ,ص٢٢٤.

(٣)عمامرة ياسمينة واخرون, إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر ,مجلة العلوم الإدارية والمالية,مجلة العلوم الإدارية والمالية ,جامعة الجزائر,المجلد ٥ ,العدد ١, ٢٠٢١ , ص١٧٢.

(٤) احمد سعيد كرم البكل,اثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ ,المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية,كلية التجارة ,جامعة دمياط,المجلد ٣,العدد ١,الجزء ٣ , ٢٠٢٢, ص١٣٨٧.

(٥) ابتهاج إسماعيل يعقوب واخرون ,رؤية تشخيصية للحد من الإيرادات الخفية بالاستعانة بمدخل الفساد الصفري (ZC) في البيئة العراقية,مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص١٣٠.

(٦) مدركة ذنون يحيى ,اثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة ١٩٩٥-٢٠١٨ , مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص١٩٠.

(٧) محمد زعلاني ,شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الى الاقتصاد الجزائري ,مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية,جامعة باتنة ,العدد ١٠ ,٢٠١١ ,ص٢٠١.

(٨) محمد حسن عبد الأمير واخرون, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١ ,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص٥٣٦-٥٣٧.

(٩) شهاب احمد شيحان ,اقتصاد الظل بين السببية والتحييد العراق حالة دراسية,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة الانبار ,المجلد ٥,العدد ١٠ , ٢٠١٣ , ص١٨.

(١٠) الوالي فاطمة وبنشلاط مصطفى,دراسة تحليلية لتاثير الاقتصاد غيرالرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ,مجلة المنهل الاقتصادي,جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي-الجزائر ,المجلد ٥ ,العدد ١ ,٢٠٢٢ ,ص٣٩٨.

(١١) ساعو باية وسيارزوبيدة, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي واثاره على الاقتصاد,مجلة العلوم الاقتصادية ,المجلد ١,العدد ١٤, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر ,٢٠٢٠ , ص٧٠.

(١٢) شريف محمد عوض ,عمل المراة في الاقتصاد غير الرسمي واثره في تنمية اقتصاديات الأسر الفقيرة دراسة ميدانية بمنطقة المنيرة الغربية بمحافظة الجيزة,مجلة العربية لعلم الاجتماع قضايا الاسرة والطفولة,العدد ١٠, ٢٠١٧ ,ص٢٢.

(١٣) ايمان محمد خيري طايل,متطلبات التحول الرقمي كألية للحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي في مصر ,مجلة المعهد العالي للحاسبات والمعلومات ,العدد ٣٧, الجزء ٣ ,٢٠٢١ ,ص٨٢.

(١٤) مسمش نجاة,الاقتصاد الموازي واثاره على الاستقرار الاقتصادي,مجلة العلوم الإنسانية,جامعة محمد خيضر بسكرة,العدد ٤٩ ,٢٠١٦ ,ص٣٦٣.

(١٥) محمد دمان ذبيح ,الاقتصاد غير الرسمي الأسباب الاثار والحلول المقترحة,مجلة أفاق للبحوث والدراسات,كلية الشريعة والاقتصاد,جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة,الجزائر ,المجلد٣ ,العدد ٢, ٢٠٢٠ ,ص١٠٢.

(١٦) كرميش أمنة ,منطلقات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الاثار والأسباب,مجلة إضافات اقتصادية ,المجلد ٦ ,العدد ٢ , ٢٠٢٢ ,ص١٧٢.

(١٧) بولقواس سناء ,الاقتصاد غير الرسمي والعمل اللائق في الجزائر دراسة في تاثير ومتطلبات التجسيد.مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ,المجلد ٣,العدد ٧, ٢٠١٩ ,ص١٣١

(١٨) مقدام عبيرات واحمد بساس ,الاقتصاد غير الرسمي اقتصاد الظل كشكل من اشكال التهرب الضريبي,مجلة البحوث والدراسات ,العدد ٤ , ٢٠٠٧ ,ص١٧١.

(٢٠) بوخيط سليمة,القطاع غير الرسمي هل يكون صمام أمان للفقراء ,مجلة العلوم الاجتماعية,جامعة المسيلة ,الجزائر ,العدد ٦ ,٢٠١٤ ,ص١٧٤.

(٢١) سناء عبد الرحيم العبادي ومصطفى محمود الصميدعي ,إدارة الازمات الاستراتيجية في ظل أنشطة الاقتصاد الخفي في العراق التشخيص والمعالجة, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص٣٢٧.

(٢٢)نسرين يحياوي ,الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم والأسباب والنتائج ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ,العدد ٦ ,٢٠١٦ ,ص٢٩٤.

(٢٣) مصطفى زناتي ,دور السياسة المالية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري,مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ,كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس ,العدد ٣ ,السنة ٢, ٢٠٢٢ ,ص٦٧.

(٢٤) جيهان سيد محمد مصطفى ,دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر,المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة,كلية الاقتصاد ,جامعة ٦,أكتوبر,العدد٦ ,٢٠٢١ ,ص٦٦٧.

(٢٥)حاتم كريم بلحاوي القريشي ,اقتصاد الظل وانعكاساته في بيئة الاقتصاد العراقي,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوت , العدد١ ,الجزء ٣, ٢٠١٢ ,ص٧-٨.

(٢٦) حنان نعمان وسين القره لوسي,الاثار البيئية للتلوث الغذائي بعنصر الرصاص الناجم عن اقتصاد الظل (الاكشاك)في مركز الرصافة لعام ٢٠٢١ ,مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ,كلية التربية ,جامعة المثنى ,العدد ٢,المجلد ١٥, ٢٠٢٢,ص٨٠٤.

(٢٧) هدى الأمير محمد درويش ,دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في مصر ,المجلة الدولية للتنمية ,كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ,جامعة القاهرة ,المجلد ٨,العدد ١, ٢٠١٩ ,ص١٧٨-١٧٩.

(٢٨)عبدالله فاضل الحيالي,العلاقة بين الفساد واقتصاد الظل في العراق مقاربة تجريبية,مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ,المجلد ٥ ,العدد ٢, ٢٠٢٠ ,ص٩٣.

(٢٩)عولمي بسمة وعبد المالك مهدي ,الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج,مجلة العلوم الاقتصادية ,العدد ٤ ,٢٠١٥ ,ص١٦٨.

(٣٠)توهامي محمد رضا وعامر عبد اللطيف ,انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر ٢٠٢٠ ,مجلة الميادين الاقتصادية,جامعة برج بوعريج الجزائر,المجلد ٣,العدد ١, ٢٠٢٠ , ص١٠١.

(٣١)سلام كاظم شاني الفتلاوي وياسر علي محمد علوان الراجحي,قياس وتحليل اقتصاد الظل في واقع الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩ ,مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ,المجلد ١٣,العدد ٣, ٢٠٢١ ,ص٣٦-٣٧.

(٣٢)باسم علي خريسان ,العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١,ط١ ,مركز البيان للدراسات والبحوث الاستراتيجية,بغداد ,العراق,٢٠٢١ ,ص٨.

(٣٣)عل مصطفى كامل رشيد وسهيلة عبد الزهرة مستور ,الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرص البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠١٤, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة تكريت ,المجلد ١٦ ,العدد الخاص ,الجزء ١,بالمؤتمر العلمي الرابع الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات ,٢٠٢٠,ص٢٩٠.

(٣٤)على جيهان سيد محمد مصطفى ,دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر,المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة,كلية الاقتصاد ,جامعة ٦,أكتوبر,العدد٦ ,٢٠٢١ ,ص٦٦٧.

Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: ٢٦٦٣-٧٤٠٥
e ISSN: ٢٧٨٩-٦٨٣٨

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (٩٨) المجلد (١) كانون الأول ٢٠٢٣

أثر استراتيجية الدليل الاستباقي في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط في مادة التاريخ وتنمية ثقتهم بأنفسهم

م.م كمال صالح غضيب

كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت

Abstract

The current research aims to identify: (The effect of the strategy of the proactive evidence on the achievement of the students of the second intermediate grade in the subject of Islamic history and the development of their self-confidence), the researcher followed the experimental design with two equal groups, the experimental and the control, with a pre- and post-test. The research sample is (60) students, with (30) students for the experimental group, and (30) students for the control group. The researcher rewarded the two research groups for some variables that he believes affect the results of the experiment, and these variables are (chronological age calculated in months, intelligence, and grades of the previous year). And the educational level of the parents) The researcher formulated behavioral goals for the scientific subject, and in the light of those goals he prepared (32) teaching plans for both groups. The results of the search resulted in the superiority of the experimental group in the achievement test. As a result of self-confidence and in the light of the results of the research, the researcher recommended a number of recommendations and proposals.

Email: Kamal@gmail.com

Published:١-١٢-٢٠٢٣

Keywords الدليل , اســـتراتيجية الاستباقي ,التاريخ, الثقة بالنفس.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)